

الحركات الصوتية الثلاث بين الفتح والضم والكسر ، فضت فيها فصاحة النطق على إبطال الإمالة بين هذه الحركات وإخراجها كلها مستقيمة مميزة ، كما يشاء معنى « الإفصاح » وهو في جوهره إزالة اللبس في الأصوات والحركات ، ولم يحدث لأبجدية أخرى غير الأبجدية العربية أنها جربت زمنا طويلاً في كتابة اللغات من كل أسرة لسانية فلم تقصر في هذه التجربة عن شأو الأبجديات الأخرى ، إذ كتبت بها العربية والفارسية والتركية والأردية والإسبانية وهي تنتمي إلى الأصول السامية والطورانية والهندية الجرمانية ، وقد وجد فيها الكاتبون ما ينوب عن الحروف الملتبسة ولم يوجد في الأبجديات المختلفة ما ينوب عن حروف العربية الصريحة في مخارجها ، بما استوفته من جهاز النطق الإنساني في كل آلة من آلاته .

وإذا قيست قواعد النحو العربي بهذه المقاييس في علم الألسنة فالمزية البينة في هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة وليست هذه الأغراض تابعة لها في أصولها أو فروعها ، وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها بأغراض المتكلم والسامع ، فإنما يجرى فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف في مدلول الكلمة أو في قوة الدلالة ودرجتها ، وقد تشاركها اللغات في بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها في واحدة منها .

وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة نعلم في تصحيح النظر إلى مزايا لغتنا وتصويب أخطاء الناظرين إليها ، وقد يكون من هؤلاء أبناء لها